



إعداد: محسن خان وكريم مزران

آراء وتحليلات

التحول السياسي والاقتصادي التدريجي في المغرب

مارس ٢٠١٥

مركز رفيق الحيرى للشرق الأوسط

يدرس مركز رفيق الحيرى للشرق الأوسط بالمجلس الأطلنطي التحولات السياسية، والأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية، ويقدم توصيات بشأن السياسات الأمريكية والأوروبية لتشجيع التغيير البناء.

العامل الأخير، فهو تحرك الملك وحكومته بسرعة لوضع خطة اقتصادية - بدعم من صندوق النقد الدولي - لتقليل آثار الصدمات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها المغرب. وقد تضمنت هذه الخطة بصورة خاصة سياسات تهدف إلى تحسين المالية العامة، واحتواء التضخم، ومواجهة آثار انعدام التوازن الخارجية.

التطورات السياسية والسياسات منذ ٢٠١١

مثل العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهد المغرب نصيبه من المظاهرات والشغب في شهر فبراير من عام ٢٠١١، حيث انتشرت الانتفاضات الشعبية على امتداد المنطقة ٣. حيث تجمع المتظاهرون - والذين وصلت أعدادهم في الذروة إلى عشرات الآلاف، وتضمنت شباب ليبرالي، ونساء، وبعض الجماعات الاسلامية - فيما عرف بعد ذلك بحركة ٢٠ فبراير. وفي الوقت الذي أظهر فيه الحكام السلطويون الآخرون في المنطقة عدم استعدادهم

في الوقت الذي يشهد فيه جيرانها من دول الشمال الأفريقي مظاهرات عنيفة منذ شهر يناير ٢٠١١، بلغت ذروتها في الإطاحة بحكامها السلطويين، استطاعت المغرب أن تشق طريقها خلال العاصفة التي تعرف بالربيع العربي بدون اضطراب سياسي كبير أو أضرار لحقت اقتصادها. وهذا الأمر هو مثار الدهشة لأن المغرب في هذا الوقت كانت بالكاد تعتبر معقلاً للديمقراطية، فبدلاً من ذلك يحكم المغرب الملك محمد الخامس، وهو ملك قوى يتمتع بالسيطرة الكاملة على المجال السياسي. والأكثر من ذلك أن المغرب عانت من نفس المشاكل الاقتصادية التي عانت منها مصر وتونس، حيث أن من بين ثلاثة شباب هناك شاب واحد يعاني من البطالة، وارتفاع أسعار لغذاء والوقود، وزيادة معدلات عدم المساواة في الدخل والثروة، وارتفاع معدلات الفقر، وتباطؤ السياحة والتحويلات الخارجية بسبب الأزمة الاقتصادية في أوروبا ١.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية مترابطة سمحت للمغرب بتجنب السقوط السياسي والاقتصادي الدرامي، فالملك محمد الخامس - بخلاف زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا - يتمتع بشعبية كبيرة في عيون السكان بسبب نسبه الذي يمتد إلى ثلاثة قرون على الأقل ٢. منحه هذا الأمر دعماً شعبياً كبيراً، حتى في الوقت الذي انتقد فيه المغربيون سياسات حكومته. والعامل الثاني هو أن الحاكم المغربي ومستشاريه أعلنوا بصورة استباقية عملية إصلاح سياسي تدريجية لتهدة المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشوارع في شهر فبراير ٢٠١١. أما

٣ إن الأمر المثير لعلاجات استفهام هو أن موت البائع المتجول التونسي محمد البوعزيزي قد أدى إلى إشعال ثورات في تونس ومصر وليبيا، بينما لم يؤد إشعال ٢١ مغربي النار في أنفسهم إلى ثورة مماثلة هناك.

"Broken Dreams? Self-Immolation Continues in the Arab World amid Economic Difficulty," Al Arabiya News, January 21, 2012, <http://www.alarabiya.net/articles/2012189638/21/01/html>.

١ Moshin Khan and Svetlana Milbert, "Turmoil in the Arab World: How Has Morocco Fared?" MENASource (blog), January 25, 2013, <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/turmoil-in-the-arab-world-how-has-morocco-fared>.

٢ Almanach.Be, <http://www.usa-morocco.org/alaoui.htm>.

التشريعية إلى البرلمان المستقل المنتخب. ولكن هذا التغيير يمكن فقط أن يحدث في حال تمرير القوانين المخول بها تفعيل المواد الدستورية. وحتى الآن ما تم في سياق عملية الإصلاح هو الحد الأدنى فقط.

إن التحدي هنا هو تحفيز الأحزاب السياسية لخلق جذور لها وقاعدة شعبية بين السكان، وتفعيل علاقات التواصل مع قواعدها الانتخابية، بدلاً من الاستمرار في الانخراط في سياسات نخبوية، حيث يرجعون باستمرار إلى القصر والملك فيما يتعلق بالقضايا السياسية. بعبارة أخرى هذه الإصلاحات سوف يظل لها تأثير محدود حتى يصبح للأحزاب السياسية بصورة جدية حصة من هذه الإصلاحات، بدلاً من التشدد ببساطة بكلمات تجعلهم يتملقون للممسكين الحقيقيين بالسلطة الملتفين حول الملك.

بتصوير الإصلاحات باعتبارها جزء من خط متصل، أكد الملك أنها ببساطة استكمالاً لعملية طويلة هو بنفسه أرادها بشده، وهو من اتخذ زمام المبادرة حيالها.

وعلى الرغم من هذه التحديات فإن الأدوات التي استخدمت على نطاق واسع في أعقاب الربيع العربي تعكس بلا شك أن المغرب يجسد ما يسميه الباحثون «السلطوية المستنيرة أو التنافسية⁴». فعلى الرغم من أن الملك يمسك بغالبية مقدرات السلطة، فإن هذا النظام يسمح للفاعلين السياسيين ببعض المساحة للمناورة. في ظل هذا السلوك المحسوب فإن الإصلاحات التي يتم تنفيذها في المغرب هي مثال واضح على هذا المبدأ. على الرغم من أن حركة ٢٠ فبراير طالبت بانتخاب جمعية تأسيسية لمراجعة الدستور، اختار الملك تعيين لجنة من المتخصصين للقيام بهذا الدور. وقد كشفت هذه اللجنة عن المسودة الأولية لهذه المراجعات، والتي تم تعديلها والموافقة عليها من جانب الملك قبل أن تطرح للاستفتاء الشعبي. وقد وافق المغريون على هذه الإصلاحات بأغلبية ساحقة.

المشاركة في الحوار مع المتظاهرين، وبدلاً من ذلك ردوا على المتظاهرين غير المسلحين بصورة عنيفة، فإن المنهج المحسوب الذي اتبعته السلطات المغربية نتج عنه مخرجات مختلفة تماماً بالنسبة للمغرب.

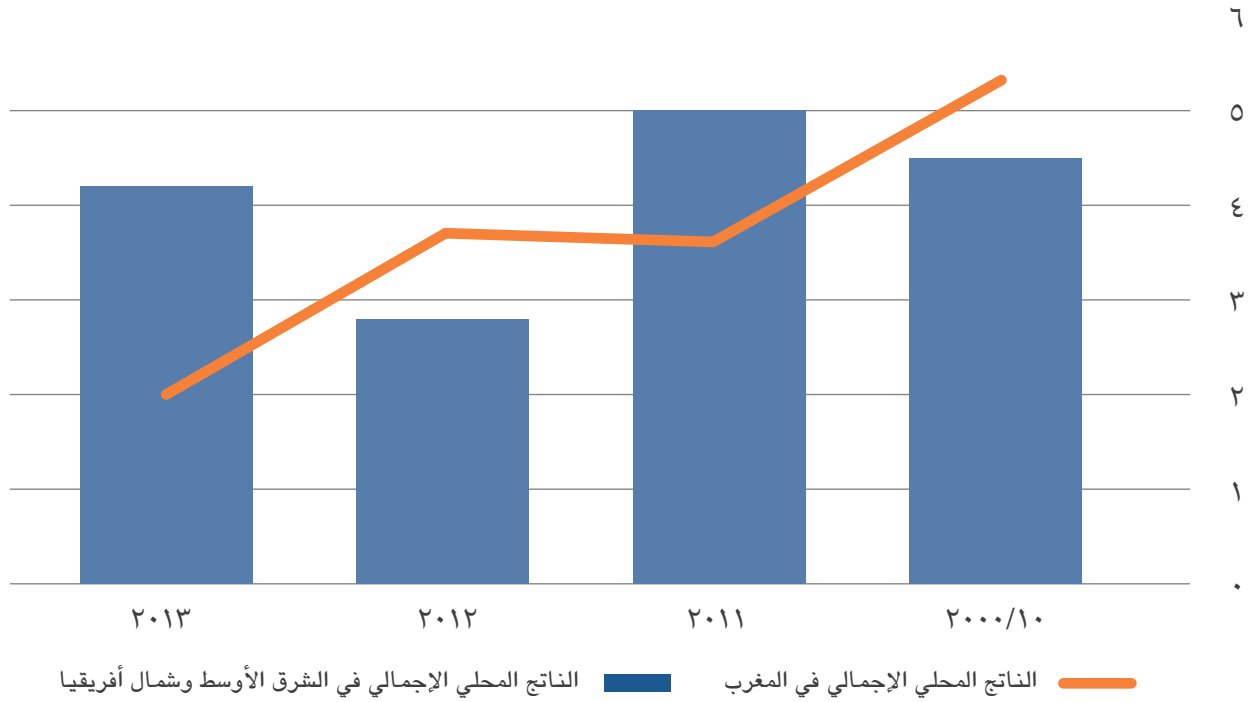
لقد تصرفت الملكية المغربية بسلاسة وفعالية، من خلال الإعلان عن سلسلة من الإصلاحات ستنفذها الدولة من أجل إحداث مزيد من التقدم الذي يجلب تغيير سياسي إيجابي، وقد بدأت هذه الإصلاحات - وفقاً لخطاب القيادة في المغرب - منذ عدة سنوات. إن عملية الإصلاحات التقدمية صممت من أجل تحقيق هدفين أساسيين: الأول هو وضع حد للانتهاكات التي ارتكبت ضد المعارضين السياسيين إبان حكم الملك حسن الثاني (والد الحاكم الحالي للمغرب)، والثاني لتحسين وضع المرأة العائلي والمجتمعي. وقد تحقق الهدف الأول من خلال تأسيس لجنة العدالة والمصالحة، والتي سمح من خلالها الملك للبلاد باتخاذ إجراءات حاسمة نحو تحقيق المصالحة الوطنية بين النظام الملكي وأولئك الذين أدينوا بصورة غير عادلة تحت حكم الملك السابق. وحققت اللجنة فيما إذا كانت هذه الانتهاكات قد ارتكبت بالفعل، وبالتبعية صرف تعويض مالي للضحايا. على الجبهة الأخرى، كان الإصلاح الرئيسي متعلق بقانون الأسرة أو «مدونة الأسرة». وقد صيغ القانون لتحقيق العدالة والتوازن بين الأزواج في الشؤون الأسرية، بما في ذلك إعطاء المرأة حقوق متساوية في طلب الطلاق.

على الرغم من هذه الخطوات الواعدة، لم يتخذ المسؤولون أي إجراءات بشأن تعديل السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير طبيعة جوهر النظام السياسي، وهذا الأمر هو ما قامت بسببه مظاهرات حركة ٢٠ فبراير. وكجزء من إصلاحاته، أعلن الملك محمد الخامس عن تشكيل لجنة مهمتها مراجعة الدستور من أجل إعطاء مزيد من السلطات للحكومة المنتخبة ومؤسساتها. إلا أن هذا الأمر لم يطرح باعتباره استجابة محتملة للمطالب الحالية للمواطنين. ولكن بتصوير هذه الإصلاحات باعتبارها جزء من خط متصل، أكد الملك أنه لم يخضع للضغوط القادمة من الشارع، ولكنها ببساطة استكمالاً لعملية طويلة هو بنفسه أرادها بشده، وهو من اتخذ زمام المبادرة حيالها.

تعالج غالبية التغييرات التي اقترحت لتعديل الدستور المشكلة المزمنة المرتبطة بنقل سلطات سياسية كبرى من الملك إلى برلمان منتخب وتمكين الأحزاب السياسية والحكومة. والأهم بين هذه التغييرات هو أن الملك ملزم بتعيين زعيم الائتلاف الفائز في الانتخابات كرئيس للوزراء وليس فرد من اختياره. وعلى الرغم من تركيز السلطة السياسية في المغرب بصورة كبيرة في أيدي الملك، فإن الإصلاحات المقترحة تنقل بالفعل جزء لا بأس به من السلطات

⁴ Mohammed Masbah, "Islamist and Secular Forces in Morocco," SWP, November 2014, http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2014C51_msb.pdf.

شكل ١. النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي: المغرب مقابل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٣-٢٠٠٠



المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥.

٢٠١١. لقد شكل هذا الائتلاف حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي فاز بالأغلبية في هذه الانتخابات، إلى جانب ثلاثة أحزاب علمانية - حزب الاستقلال، والحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية. عندما قرر حزب الاستقلال الانسحاب قام القصر بدفع التجمع الوطني للاستقلال لأن يحل محله، وهو حزب لا يتبنى أيديولوجية معينة ويتكون من رجال أعمال، وتم تشكيله من جانب مستشاري الملك، ومن ثم فإن لديه روابط قريبة مع الملك، وقد دخل هذا الحزب في ائتلاف مع الإسلاميين. ونتيجة لهذا الأمر ضمن الملك أن يحتفظ ببعض من التأثير والسلطة على السلطة التشريعية.

إن التطورات على مدار السنوات القليلة الماضية تكشف عن أن المغرب تمكّن بصورة حذرة من إدارة الانتفاضات الشعبية داخل حدوده، فمن خلال تضمين الإصلاحات السياسية - على الرغم من كونها متواضعة وغير جوهرية - في إطار أكبر من الإصلاحات الاجتماعية الأقل حساسية والموجودة مسبقاً، استطاعت السلطات إخماد حماسة المواطنين نحو تغييرات أكبر وأشمل من حيث النطاق. تمكّن الملك بوضوح من تهدئة المظالم السياسية بالدرجة التي مكنته من تجنب حدوث أزمة، دون التنازل عن كثير من سلطاته.

تحققت للملك الكلمة العليا من خلال هذه العملية، بثلاثة طرق. أولاً، من خلال تعيينه للأفراد الذين يفضلهم، فرض نفوذه على نوعية الإصلاحات التي تباشرها اللجنة. ثانياً، من خلال تصوير قراره بطريقة جعلته يظهر بأنه وعد بتقديم إصلاحات أكثر تقدمية من تلك الإصلاحات التي كان يمكن أن تقدمها لجنة محافظة منتخبة، ومن ثم، وضع نفسه باعتباره الأكثر كرمًا وانفتاحاً على فكرة التغيير. ثالثاً، من خلال عرض الدستور المعدل على الاستفتاء الشعبي وممارسة كافة أثار ذلك، تمكن الملك من إحباط أي مظاهرات أخرى دعت إليها حركة ٢٠ فبراير ضد «نظامه السلطوي». وفي ظل حقيقة أن أغلبية السكان ألقوا بدعمها خلف هذه الإصلاحات المزمعة، تمكن الملك من حماية نفسه من تلك الاتهامات المتعلقة بسلطوية نظامه. كما أن الملك بهذه الطريقة وضع المتظاهرين في موقف صعب، حيث أصبح بالإمكان تصويرهم على أنهم عناصر مارقة إذا ما طالبوا بمزيد من الإصلاحات أو بإصلاحات أخرى.

إن الطبيعة النخبوية للنظام السياسي في المغرب تتضح من خلال الأزمة التي اندلعت عندما انسحب حزب الاستقلال المحافظ من التحالف الحاكم الذي تشكل بعد الانتخابات التشريعية في نوفمبر

التطورات الاقتصادية والسياسات منذ ٢٠١١

كان أداء الاقتصاد المغربي معقولاً قبيل الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا في بدايات عام ٢٠١١. وعلى مدار العقد الماضي، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بنسبة ٤,٦٪، وهو معدل لا يقل كثيراً عن معدل النمو الذي شهدته دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (شكل ١)

وظل معدل التضخم منخفضاً عند متوسط أقل من ٢٪ في العام، وهو واحد من أقل معدلات التضخم في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال نفس الفترة. ولم يواجه المغرب معدلات انعدام توازن مالية أو خارجية خطيرة، حتى عندما شهد الحساب الجاري (التجارة في السلع والخدمات) عجزاً، سمحت تدفقات الاستثمار الخارجي وحصيلة رأس المال للدولة المغربية من أن تراكم احتياطات دولية بحوالي ٢٣,٦ مليار دولار بنهاية ٢٠١٠.

في ٢٠١١، شهد المغرب اضطرابات سياسية واجتماعية مشابهة لتلك التي شهدتها البلدان العربية الأخرى التي مرت بعملية انتقالية، في الوقت الذي حاول فيه المغرب التعامل مع الآثار غير المباشرة للأزمة الاقتصادية في أوروبا. ^٥ وعلى الرغم من ذلك، زاد معدل النمو بما نسبته ٥٪ في ٢٠١١، وهو معدل أعلى من جيران المغرب في شمال أفريقيا أو باقي منطقة الشرق الأوسط (شكل ١) ^٦. ومن الأسباب الرئيسية لبقاء النمو عند هذا المعدل في ٢٠١١ - حتى في ظل مواجهة الأزمة مزدوجة التأثير السلبى للاضطرابات السياسية الداخلية وأزمة منطقة اليورو - هو أن قطاع الزراعة استفاد من الظروف المناخية الجيدة واستطاع النمو بمعدل نسبته ٥,٦٪ ^٧.

إلا أن هذه الصورة الاقتصادية قد ساءت في ٢٠١٢، حيث انخفض معدل النمو إلى نسبة ٢,٧٪. وكان أحد الأسباب وراء هذا الانخفاض، تراجع الإنتاج الزراعي بنحو ٩٪ بسبب موجات

الجفاف الشديد، ولكن استمرار الغموض السياسي لعب دوراً بارزاً أيضاً. ففي الوقت الذي تمكنت فيه المغرب من احتواء معدلات التضخم، ظلت عوامل عدم التوازن الخارجي والمالي مرتفعة. وارتفع معدل العجز في الحساب الجاري إلى ما يقارب نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كنتيجة لعمليات الانهيار المجمع في عوائد القطاع السياحي بمقدار أكثر من مليار دولار، وانخفاض التحويلات الخارجية للعاملين في الخارج. وبنهاية عام ٢٠١٢، فقدت الدولة ستة مليارات من الاحتياطات الدولية، أو حوالي ربع الاحتياطات التي كانت موجودة لديها في عام ٢٠١١.

التطورات الايجابية نسبياً على مستوى الاقتصاد الكلي على مدار السنوات الثلاثة الماضية، غطت على خطوط الصدع في الاقتصاد المغربي والتي كانت موجودة أيضاً في دول أخرى تمر بمراحل انتقالية.

كان هناك تحسن اقتصادي كبير في الصورة الاقتصادية في عام ٢٠١٣ في المغرب، حيث وصل معدل النمو مرة أخرى إلى ٤,٤٪. وأدى تحسن الظروف المناخية إلى زيادة معدلات الحصاد، وزاد معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع الزراعة بما يقارب حوالي ٢٠٪. إلا أن القطاع غير الزراعي نما بنسبة ٢٪ فقط، الأمر الذي عكس التأثيرات السلبية العالقة للأزمة الأوروبية، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية. كما نمت عوائد السياحة والتحويلات الخارجية، ولكن كان هناك تدفق كبير بلغت قيمته ثلاثة مليارات دولار في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة ^٨.

5 يرتبط الاقتصاد المغربي بصورة كبيرة بالاقتصاد الأوروبي، حيث يستقبل الاتحاد الأوروبي ٦٥٪ من الصادرات المغربية، كما يأتي من الاتحاد الأوروبي حوالي ٧٠٪ من السائحين الذين يزورون المغرب، ومن الاتحاد الأوروبي أيضاً يأتي حوالي ٧٥٪ من تحويلات العاملين المغاربة في الخارج، لقد تم تقدير أن انخفاض مقداره ١٪ في معدل النمو في الدول الأوروبية يؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات في المغرب بمقدار ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي إلى انخفاض النمو بمقدار ٠,٦٪، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Khan and Milbert, "Turmoil in the Arab World: How Has Morocco Fared?."

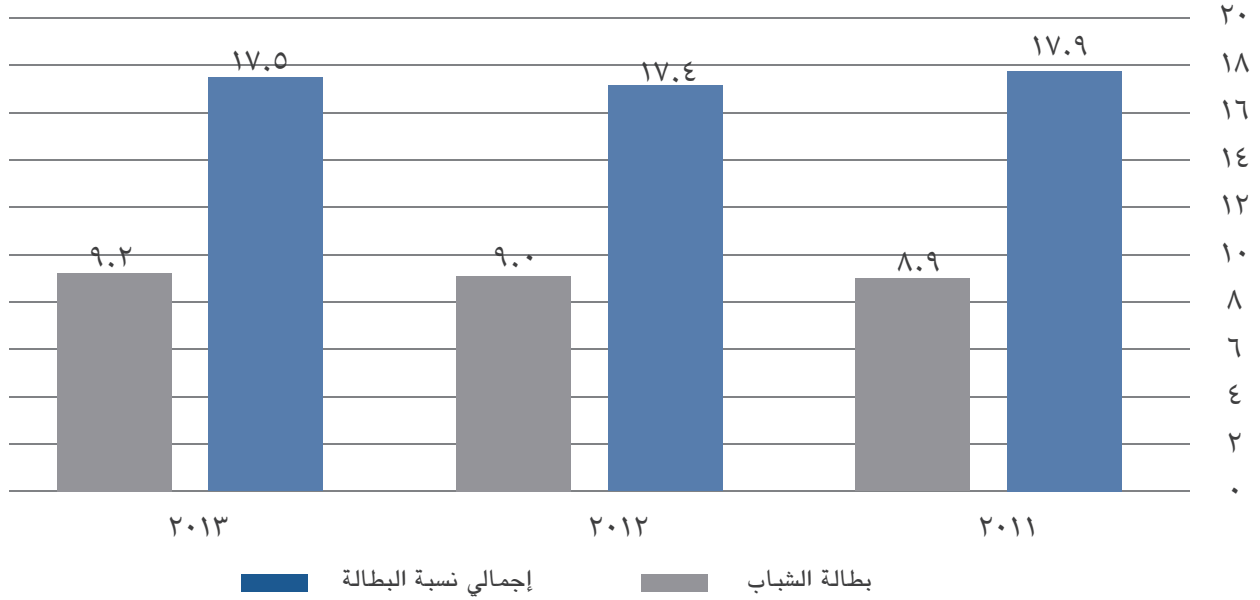
6 نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بنسبة ٢٪ وانخفض في تونس بنسبة ٢٪، وفي ليبيا انخفض الناتج المحلي الإجمالي بصورة صاعقة، حيث وصل هذا الانخفاض إلى ٦,٠٪. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Mohsin Khan, "The Economic Consequences of the Arab Spring," Atlantic Council, February 2014, http://www.atlanticcouncil.org/images/publications/The_Economic_Consequences_of_the_Arab_Spring.pdf.

7 على الرغم من أنها تمثل فقط ١٥-٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الكلي تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي لدخل ٤٥٪ من السكان القاطنين في المناطق الريفية.

8 كان متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام ٢٠٠٨ حوالي ٢ مليار دولار، هناك عدد من الشركات الدولية تعمل في المغرب مثل شركات رينولت وديل وجنرال إلكتريك ولير، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Oxford Business Group, The Report: Morocco 2014.



المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥.

وبالإضافة إلى الذين يشغلون وظائف دون مؤهلاتهم، تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن معدل البطالة بين الشباب حوالي ٣٠٪. ٩ وقد قدر صندوق النقد الدولي معدلات النمو المطلوبة في المغرب بنسبة ٤٪ في العام، وذلك ببساطة هو المعدل الذي من خلاله يمكن تشغيل المنضمون الجدد إلى سوق العمل، وإبقاء مستوى البطالة عند معدله الحالي. ١٠ ولإحداث تغيير كبير في معدلات البطالة، يلزم تحقيق النمو المستدام بنسبة ٦-٧٪ في العام. ١١ وفي ظل غياب وظائف كافية في الاقتصاد الرسمي المغربي، اضطر المغاربة إلى الالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي - الذي ينمو بمعدل منتظم بمرور الوقت، ويقدر الآن بحوالي نصف حجم معدل الناتج المحلي الإجمالي الرسمي. وبالمقارنة، فإن القطاع غير الرسمي في تونس يقدر بحوالي ثلث حجم الناتج المحلي الإجمالي بها، وفي مصر تقترب نسبة هذا القطاع من ٤٠٪. ١٢

من أجل تحقيق معدلات نمو أكبر حتى يتم خلق المزيد من الوظائف، أقر المغرب بأنه في حاجة إلى القيام بطيف واسع من الإصلاحات المؤسسية الهيكلية العميقة، وأن يجتذب مبالغ ضخمة من التمويل الخارجي. ولكي يرسل المغرب إشارات إيجابية للمستثمرين

وعلى الرغم من أن هذه التطورات الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي على مدار السنوات الثلاثة الماضية، إلا أنها قد غطت على خطوط الصدع في الاقتصاد المغربي والتي كانت موجودة أيضا في دول أخرى بمراحل انتقالية. وتضمنت هذه الخطوط معدلات البطالة المرتفعة (خاصة معدلات البطالة بين الشباب)، وارتفاع معدلات عدم العدالة في الدخل والثروة (المعدلات الكلية بين سكان المناطق الريفية والحضرية)، ومعدلات الفقر العالية في المناطق الريفية ونمو القطاع غير الرسمي. كانت تلك المظالم الاقتصادية عوامل حاسمة في نزول المغاربة إلى الشوارع في عام ٢٠١١، واستمر تأثير هذه العوامل في الزيادة.

تعد البطالة قضية رئيسية في المغرب. يزيد معدل البطالة الرسمي على ٩٪، وتبلغ معدلات البطالة بين الشباب ضعف هذا الرقم (شكل ٢).

9 Paul Schemm, "Morocco's Unemployed March to Demand Jobs," Associated Press, October 6, 2013, <http://bigstory.ap.org/article/moroccos-unemployed-march-demand-jobs>.

10 IMF, Morocco: 2013 Article IV Consultation-Staff Report, March 2014, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1465.pdf>.

11 Hassan Benmehdi, "Urgent Call for Youth Employment in Morocco," Magharebia, October 7, 2014, http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/201407/10/feature-03.

12 IMF, Morocco: 2013 Article IV Consultation-Staff Report, March 2014, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1465.pdf>.

جدول ١. المغرب: توقعات النمو الاقتصادي، ٢٠١٤-٢٠١٥

النتائج المحلي الإجمالي الفعلي (% التغيير)	٢٠١٤	٢٠١٥
صندوق النقد الدولي	٢,٩	٤,٤
البنك الدولي	٢,٦	٤,٦

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

والأكثر من ذلك أن المغرب على المستوى الدولي لا يعتبر بيئة مواتية للأعمال، وترتيبه في مؤشرات معدلات التنافسية منخفض بصورة نسبية (جدول ٢). ففي تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال لعام ٢٠١٥، يقع المغرب في المرتبة ٧١ من بين ١٨٩ دولة، وترتيبه منخفض عن ترتيب تونس التي تقع في المرتبة ٦٠، ولكنها مرتبة تسبق مصر بكثير التي تقع في المرتبة ١١٢. ومن بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العشرين الواردة في العينة، يقع المغرب في المرتبة السابعة، وتونس في المرتبة الخامسة، ومصر في المرتبة الحادية عشر.

جدول ٢. تصنيفات المغرب التنافسية

الدراسة	المرتبة	إجمالي عدد الدول الواردة في الدراسة
تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال لعام ٢٠١٥	٧١	١٨٩
تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٤-٢٠١٥ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	٧٢	١٤٤
مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٥ الصادر عن مؤسسة هيرتيدج	٨٩	١٧٨

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

وضع مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي المغرب في ٢٠١٤ في المرتبة ٧٢ من بين ١٤٤ دولة شملتها الدراسة. ١٥ وبالنسبة لمؤشرات التعليم العالي والتدريب احتل مرتبة منخفضة نسبياً (١٠٤)، وفي مؤشر كفاءة سوق العمل (١١١). وفي مؤشر مؤسسة هيرتيدج Heritage Foundation

الأجانب المحتملين ولأسواق رأس المال الدولية، تفاوض المغرب على برنامج للتمويل مع صندوق النقد الدولي، بما جعله أول دولة في شمال أفريقيا تقوم بهذا الأمر. وفي أغسطس من ٢٠١٢، وافق صندوق النقد الدولي على برنامج للوقاية والسيولة الآجلة للمغرب لمدة عامين بقيمة ٦,٢١ مليار دولار.

إن توافر خط ائتماني من جانب صندوق النقد الدولي كان لتطمين المقرضين الأجانب، والمستثمرين، ووكالات التقييم بأن المغرب لديه خطة اقتصادية مدعومة من جانب المجتمع الدولي. وهو ما تحقق بالفعل. تمكن المغرب بنجاح من طرح سندات بقيمة ١,٥ مليار دولار في سوق رأس المال العالمي في ديسمبر ٢٠١٢، وفي ٢٠١٣، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة بأكثر من مليار دولار على مدار العام الماضي. ١٣ وفي نهاية الأمر لم يحتج المغرب إلى استخدام الخط الائتماني، وبعد انتهاء مدته تمت الموافقة على برنامج آخر للائتمان قيمته خمسة مليارات دولار في ٢٨ يوليو ٢٠١٤، لتوفير تأمين للدولة من أجل مواجهة الاحتياجات المالية غير المتوقعة. ١٤

إن السياسات التي تبنتها الحكومة المغربية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ركزت بالأساس على التقليل التدريجي للعجز في الموازنة العامة، خاصة من خلال الإصلاح البطيء لمنظومة الدعم الممتدة، والحفاظ على الاستقرار النقدي للإبقاء على معدل التضخم منخفضاً، وتحسين ميزان المدفوعات من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية. إلا أن هذه السياسات تهدف بصورة رئيسية إلى تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن لا تزال لديها الفرصة لتوضيح أي مزايا كبرى للنمو. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى استمرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصورة أو بأخرى متماشياً مع متوسط معدلات النمو التي تم رصدها بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ (جدول ١)، وبينما يظل هذا المعدل - إلى حد ما - أعلى من معدلات النمو المتوقعة في كلاً من مصر وتونس، فإن هذه المعدلات تظل دون نسبة ٦-٧٪، وهو معدل النمو الذي يحتاجه المغرب لخلق وظائف جديدة كافية وتقليل معدلات البطالة.

13 يجب ذكر أن هذه الاستثمارات جاءت في شكل استثمارات أصول جديدة Greenfield Investment. حيث لم تتضمن عملية خصخصة لأصول الدولة كما كانت الحالة في السنوات الماضية، بالإضافة إلى ذلك بداية من عام ٢٠١٣ قامت أكبر الشركات المغربية - شركة سوسيته ناسيونال للاستثمار والتي تمتلك فيها عائلة الملك حصة مقدارها ٦٠٪ - ببيع بعضاً من حصتها للشركات الأجنبية، مثل شركة دانون الفرنسية وشركة الطعام الأمريكية كرافت.

14 IMF, Morocco: Request for an Arrangement under the Precautionary and Liquidity Line—Staff Report, August 2014, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14241.pdf>.

لعملية التغيير، فعلى النخبة المغربية أن تتحرك بصورة أسرع لمعالجة الحد الأدنى من الأمور التالية:

حقوق الانسان: على السلطات المغربية أن تتحرك بصورة أسرع نحو تطبيق النصوص المرتبطة بحقوق الانسان، والتي نص عليها دستور ٢٠١١ - مثل تلك التي تسمح للمواطنين بالطعن في دستورية القوانين القائمة - وذلك لتأكيد أن هذه الوثيقة بالفعل لها ثقل داخل المجال السياسي.

الشرطة والأمن: يجب تقييد السلطات التعسفية لقوات الأمن، ويجب أن يتاح للأفراد المتهمين بارتكاب جرائم مزيد من الحقوق أثناء الضبط، والاحتجاز، والتحقيق.

حرية الصحافة: من الضروري مراجعة قانون الصحافة بما يكفل مزيداً من الحماية للصحفيين والمراسلين الآخرين. ومن المواد التي يجب تعديلها بصورة خاصة المواد المتعلقة بعقوبة السجن في جرائم التعبير عن الرأي يجب إلغائها، وفرض غرامات مالية معقولة بدلاً من ذلك، حتى لا تكون هذه الغرامات بمثابة عبء أو تؤدي إلى إجبار وسائل الاعلام على التوقف عن العمل.

مشاركة المواطنين: إن لامبالاة العامة نحو السياسة في المغرب ترجع بصفة رئيسية إلى الإدراك بأن جميع السلطات مرتبطة بالملك، وأن الأحزاب السياسية ليس لها وزن فعلي. ويجب أن تضع النخب على قمة أولوياتها تغيير هذا الاتجاه، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال زيادة السلطات التي تتمتع بها الحكومة ووزرائها، ومن ثم تأسيس الآليات الملائمة والتي من خلالها يمكن فعلاً للأحزاب السياسية أن تستجيب للمظالم العامة. وفي خطابه في افتتاح جلسة البرلمان الحالية في شهر نوفمبر ٢٠١٤، عبر الملك بصورة حادة عن إحباطه بسبب فشل السلطة التشريعية في تفعيل بعض القوانين التي كانت مطلوبة من أجل تمكين الإصلاحات المختلفة التي أقرها، وطالب البرلمان بأن يقوم بهذا الأمر قبيل الانتخابات المحلية القادمة.

إن طريقاً بديلاً يمكن أن يكون من خلال خلق قنوات يستطيع المجتمع المدني من خلالها ضمان تواصل مباشر مع القصر فيما يتعلق بالمجالات التي يمتلك فيها الملك سلطات واسعة، وهذا بصورة جوهرية يمكن أن ينتج عنه منافسة افتراضية بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية للوصول إلى الملك، ويوفر الدفعة الضرورية اللازمة للأحزاب السياسية من أجل أن تتحمل بصورة فعالة مسؤوليات السياسات وتوفير الخدمات للناخبين.

للحريات الاقتصادية تقع المغرب في المرتبة ٨٩ من بين ١٧٩ دولة. ١٦ وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقع المغرب في المرتبة التاسعة من بين دول الشرق الأوسط الستة عشر التي خضعت للتقييم، بينما تقع تونس خلفه في المرتبة الحادية عشر، وتقع مصر في المرتبة الثانية عشر.

الطريق أمام الإصلاحات السياسية

بينما هدأت مظاهرات حركة ٢٠ فبراير في المغرب، استمرت أطياف من المجتمع المدني في انتقاد النخبة بسبب موقفها من الطبيعة فارغة المضمون للإصلاحات التي تعهد بها النظام، فضلاً عن المسار البطيء لهذه الإصلاحات وطريقها وأسلوب تنفيذها. منحت بعض السلطات للأحزاب السياسية والبرلمان لجعلها أكثر فاعلية في تنفيذ واجباتها المرتبطة بالسياسات. وفي الحقيقة، جلبت هذه التحركات تغييرات قليلة للغاية، وذلك بسبب حقيقة أن عملية نقل هذه السلطات لم يتواكب معه تعديلات هيكلية عميقة تجعل من هذه التغييرات عملية جادة.

إن الإصلاحات التي تتم مناقشتها في الوقت الحالي تتطلب اقتراب شامل يشتمل على تغييرات في مجالات أخرى ومتداخلة، خاصة تلك المجالات الفنية مثل الإصلاحات في مجال الضرائب أو السلطة القضائية، وعلاوة على ذلك فإن القصر دائماً ما توقف في تطبيق هذه الإصلاحات. وهذا الأمر - المتعلق بإعاقه الإصلاحات - ينطبق بصورة خاصة على الإصلاحات في مجالات الاقتصاد والأمن، والتي ستؤدي إلى التغييرات الأكبر في وظائف النظام الملكي وقدراته. وحقاً على الرغم من مواده الجديدة فإن الدستور يظل في عدة أوجه وثيقة طموحة، ولكن ما يزال الملك يحتفظ بسلطات جوهرية مركزة بصورة كبيرة. ومن بين مجالات النفوذ الأخرى، رئاسته لمجلس الوزراء، وما زال يسيطر على القوات المسلحة وأجهزة الأمن الوطني، كما يسيطر على المساجد وغالبية الأنشطة الدينية من خلال قيادته لمجلس العلماء.

في حين أنه من الصحيح أن النخبة في المغرب تستفيد من الوضع القائم، ومن الممكن ألا تكون مهتمة أو حتى ملتزمة بعملية الإصلاح، فإن إعلان ملك المغرب عن التزامه بعملية التغيير هو فرصة يجب التمسك بها من قبل عناصر المجتمع المدني والعاملين في المجال السياسي والملتزمون نحو خطة للإصلاحات التقدمية. ومن أجل بناء الثقة لدى الجمهور على نطاقه الأوسع، وتهدئة المخاوف بشأن بطء الإصلاحات، والحصول على دعم من السكان

15 احتلت مصر وتونس المرتبتان 119 و87، على التوالي.

16 احتلت مصر المرتبة 124، في حين جاءت تونس في المرتبة 107.

على الرغم من مواده الجديدة فإن الدستور يظل في عدة أوجه وثيقة طموحة، حيث لا يزال الملك يحتفظ بسلطات جوهرية مركزة بصورة كبيرة.

سوق العمل: لقد وضعت الحكومة هدفاً متواضعاً نسبياً لتقليل معدل البطالة الحالي البالغ ٩٪ إلى نسبة ٨٪ بحلول ٢٠١٦. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت الحكومة برنامج دعم لمساعدة الخريجين العاطلين للحصول على فرص تدريبية والوصول لبرامج ريادة الأعمال. ولكن هذه المناهج من المحتمل أن يكون تأثيرها محدود على خفض معدل البطالة. على الحكومة أن تضع موضع التنفيذ قانون جديد للعمل يجعل من السهل تعيين العاملين وفصلهم. في الوقت الحالي تقيد الضمانات الافتراضية للوظيفة الدائمة من قدرة أصحاب الأعمال علي تعيين عمالة جديدة، بسبب عدم قدرتهم على فصل العاملين. وتحتل المغرب المرتبة ٨٦ في مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يتعلق بممارسات قرارات التعيين والفصل، ومتوسط التكلفة المكررة هي ٢١ أسبوع من الرواتب. وهذا هو عامل مهم في بقاء معدل البطالة مرتفع، ويساهم أيضاً في نمو حجم القطاع غير الرسمي حيث لا يتم تطبيق مثل هذه الإجراءات التنظيمية في هذا القطاع.

اللامركزية: إن الدستور الجديد يحتوي على خطة طموحة للغاية لتحقيق اللامركزية على المستوى الإداري والمستوى السياسي. هذه العملية المهمة لم تنفذ بعد، إلا أن تفويض السلطات والمسئوليات إلى المستويات المحلية يمكن أن يعالج مظالم المواطنين، وفي المقابل يمكن أن يشجع مشاركة أكبر على المدى الطويل.

الطريق أمام الإصلاحات الاقتصادية

فيما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية فإن المغرب يتطلع إلى الوصول إلى مستوى اقتصاديات الدول الأوروبية الجنوبية منخفضة الدخل. وسيطلب تحقيق هذا الهدف تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية من أجل تحويل الاقتصاد المغربي إلى اقتصاد يعتمد على فلسفة السوق وذا هيكل متنوع، حيث يلعب القطاع الخاص الدور الأولي فيه. ومن أجل البدء في هذا الأمر، فإن على الحكومة أن تركز جهودها الإصلاحية على تحسين المالية العامة وإصلاح سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال.

تحسين المالية العامة: إن المجال الأهم هنا هو إصلاح منظومة الدعم بسبب التكلفة التي تفرضها على الموازنة، وأيضاً بسبب التشوهات والاختلالات التي تخلقها في عملية تخصيص الموارد وقرارات الإنتاج والاستهلاك^{١٧}. في ٢٠١١، بلغت نسبة الدعم ٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وقد بدأت الحكومة في إصلاح منظومة الدعم في ٢٠١٢ من خلال رفع أسعار الوقود بنسبة ٢٠٪ والمشروبات الكحولية بنسبة ٤٣٪. وقد كان الهدف المعلن من جانب الحكومة تقليل فاتورة منظومة الدعم لتصبح ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠١٦. وكان تقديم نظام تسعير للوصول بأسعار الوقود المحلية للأسعار العالمية في سبتمبر ٢٠١٣ خطوة في طريق تقليل فاتورة الدعم إلى ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٦,٦٪ في عام ٢٠١٢. واتخذت المزيد من الإجراءات في ٢٠١٤ لإنهاء الدعم للبنزين عالي الجودة والوقود المستخدم في الصناعات، وعملية توليد الكهرباء أيضاً. وعلى الرغم من أن التقدم الجاري حتى الآن محل ترحيب، إلا أن الحكومة يجب أن تتحرك بشدة أكبر من خلال إلغاء الدعم على وقود الديزل والغذاء - خاصة في سياق الانخفاض الحاد في أسعار البترول العالمية - وتعويض الفقراء والأسر عن طريق تحويلات نقدية مستهدفة.

17 إن منظومة الدعم - والتي تتم الإشارة إليه بنظام التعويض - يستفيد منها كل السكان، وتغطي السلع الأساسية في سلة الاستهلاك، مثل الدقيق والسكر والوقود والغاز، والأكثر من ذلك أن منظومة الدعم المعممة هذه يستفيد منها بصورة غير تمييزية المجموعات ذات الدخل المرتفع، وقد قدرت الحكومة - من خلال استطلاع رأي الأسر - أن حوالي ٤٥٪ من الدعم المقدم للغذاء والوقود يذهب إلى الشريحة العليا من السكان، بينما تستفيد الشريحة الدنيا بـ ٩٪ فقط من إجمالي الدعم الذي تقدمه الحكومة.

الخلاصة

تمكن المغرب من تحقيق التوازن في الاستقرار السياسي والاقتصادي وذلك من خلال التحرك التدريجي على مستوى الإصلاحات السياسية ومستوى الإصلاحات الاقتصادية. من المؤكد أن المغرب لديه ميزة واضحة مقارنة بدول شمال أفريقيا، حيث أن الضغوط من أجل التغيير السياسي لم تتصاعد بالدرجة الكافية لتؤدي إلى تغيير في طبيعة النظام نفسه، كما لم تكن هذه الضغوط حادة بالدرجة التي تؤدي إلى تبني الحاكم تغييرات أكثر دراماتيكية، حيث كان لدى الملك رفاهية الوقت ومن ثم كان قادراً على تقديم إصلاحات اقتصادية بالسرعة التي يراها هو ملائمة. وبناءً على ذلك، وفي ظل الاستقرار السياسي النسبي، فإن الحكومة المغربية كانت قادرة على التحرك بصورة أسرع على الجبهة الاقتصادية، ونتيجة لذلك حقق الاقتصاد نجاحات كبيرة مقارنة بدولة مثل تونس وغيرها من جيرانها من دول شمال أفريقيا. حيث أدت الاضطرابات السياسية إلى نتائج سلبية كبيرة على الدول الأخرى في المنطقة. نفذ المغرب إصلاحات اقتصادية لم تؤتي ثمارها بعد خاصة في مجالات تحفيز النمو الاقتصادي حتى يستطيع تحقيق معدل نمو بنسبة 6-7٪ سنوياً، وهو المعدل المطلوب لخلق فرص عمل كافية. وبدون أن يكون المغرب قادر على تنفيذ هذا الأمر - في الوقت الذي يعالج فيه المظالم الاقتصادية - من الممكن تنفيذ صبر السكان، ومن ثم فإن حدوث مزيد من الاضطرابات السياسية هو أمر قد يحدث في المستقبل. في الوقت الراهن، لدى الملك محمد الخامس الفرصة لجعل بقية العالم العربي يرى أن القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية متوازنة أمر يمكن القيام به، وهذه الفرصة لا يجب إضاعتها.

مناخ الأعمال: حقق المغرب بداية قوية لتحسين مناخ الأعمال في البلاد. إن الإصلاحات في هذا السياق بدأ تنفيذها بواسطة لجنة قومية يرأسها رئيس الوزراء، وحتى الآن فإن النتائج إيجابية. على سبيل المثال، تمكن المغرب من تحسين تصنيفه على مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي من المرتبة 114 في 2011 إلى المرتبة 71 في 2014، ويعود هذا التقدم بصورة كبيرة إلى التقدم الجاري في عمليات بدء الأنشطة الاقتصادية والحصول على تراخيص البناء، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود. وتنبؤ الحكومة الاستثمار في العمل على هذا المجال من خلال تنفيذ قانون جديد للمشتريات، وتقوية مجلس التنافسية أيضاً، والذي من شأنه أن يحسن من الإجراءات التنظيمية المناهضة للاحتكار والتنافسية المحلية. وتنبؤي الحكومة أيضاً إنشاء وكالة قومية لمكافحة الفساد.

على الحكومة أن تركز جهودها الإصلاحية على تحسين المالية العامة، وإصلاح سوق العمل، وتحسين مناخ الأعمال.

وعلى الرغم من الإنجازات والخطط المعلنة حتى الآن فإن المغرب ما يزال في حاجة إلى القيام بالمزيد لخفض العمالة في القطاع الحكومي،¹⁸ وتبسيط البيروقراطية الحكومية، وتقليل الإجراءات البيروقراطية التنظيمية والتي تعيق الاستثمارات في قطاع الأعمال والتوسع فيه، فضلاً عن ضرورة إصلاح السلطة القضائية من أجل أن تكون قادرة على النظر في القضايا المدنية وقضايا الشركات بصورة ناجزة. وعلى المدى البعيد، من الضروري أن يحدث المغرب تحولاً في النظام التعليمي. وبهذه الطريقة يمكن للمغرب أن يكون لديه خريجين يمتلكون المهارات الفنية المطلوبة من جانب القطاع الخاص، لمساعدة الدولة على التحرك للأمام في قيمة سلسلة الإنتاج.

¹⁸ تمثل فاتورة الرواتب في القطاع العام المغربي نسبة 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أكبر مرتين من متوسط الرواتب في دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والرقم المقارن في مصر هو 8٪ وفي تونس 12٪. وليست المشكلة فقط في عدد العاملين في القطاع العام في المغرب ولكن أيضاً الرواتب المرتفعة التي يتم صرفها في القطاع العام، وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع الرواتب في القطاع الخاص، وهو أمر يؤدي إلى تقليل المنافسة الكلية في الاقتصاد.

مجلس إدارة المجلس الأطلنطي

رئيس المجلس

• جون م. هنتسمان الإبن

رئيس المجلس الاستشاري الدولي

برنت سكاوكرافت

الرئيس والمدير التنفيذي

• فريدريك كيمب

نواب الرئيس

• روبرت ج. أبيرنيثي
• ريتشارد إيدلمان
• س. بويدن جري
• ريتشارد ل. لاوسون
• فرجينيا أ. مولجر
• و. دي فير بيرسون
• جون ستودزينسكي

أمين الصندوق

• براين س. مك. هندرسون

أمين السر

• والتر ب. سلوكومب

المديرون

ستيفاني أوبريال
أودي أبردين
بيتر أكيرمان
تيموثي د. آدمز
جون آلن
مايكل أنصاري
ريتشارد ل. أرميتاج
• أدريين أرشت
ديفيد د. أوفهاوزر
إليزابيث ف. باجلي
بيتر باس
شيللا بلير
• رفيق بزري
• توماس ل. بلير
فرنسيس بوشارد
مايرون بريليانت
• ر. نيكولاس بيرنز
• ريتشارد ر. بيرت
مايكل كالفي
آشتون ب. كارتتر
جيمس إ. كارترايت
جون إ. شابوتون

أحمد شاراي

ساندرا تشارلز
جورج شوبيفسكي
ويسلي ك. كلارك
ديفيد و. كريج
• رالف د. كروسي، الإبن
نيلسون كانينجهام
آيفو ه. دالدر
جريجوري ر. داهلبرج
• بولا ج. دوبريانسكي
كريستوفر ج. دود
كونرادو دورنييه
باتريك ج. ديركين
توماس ج. إيدلمان
توماس ج. إيجان الإبن
• ستيفارت ي. آيزنشتات
توماس ر. ايلدريدج
جولي فينلي
لورنس ب. فيشر، II
آلان ه. فلايشمان
ميشال فلورنوي
• رونالد م. فريمان
لوري فالتون
• روبرت س. جيلبارد
• شيري و. جودمان
• ستيفن ج. هادلي
ميكايل هاستروم
إيان هيغ
جون د. هاريس II
فرانك هاون
مايكل ف. هايدن
أنيت هويزر
يونا هيلم
كارل هوبكنز
روبرت هورماتس
• ماري ل. هاويل
روبرت ي. هنتر
ولفجانج ايشينجر
روبين جيفري، الثالث
روبرت جيفري
• جيمز ل. جونز، الإبن
جورج أ. جولوان
لورنس س. كاناريك
ستيفن ر. كابس
ماريا بيكا كارب
فرنسيس ج. كيلي، الإبن
زالماي م. خليلزاد
روبرت م. كيميت

هنري أكيسنجر

بيتر كوفارجيك
فرانكلين د. كريم
فيليب لادر
• يان م. لودال
• جورج لاند
جين هول لوت
وليم ج. لين
• جون د. ماكومبر
عزت مجيد
ويندي و. ماكينز
ميان م. مانشا
وليم ي. ماير
ألان ماكآرتتر
ايريك د. ك. ميليبي
فرانكلين س. ميللر
جيمس ن. ميللر
• جوديث أ. ميللر
• ألكساندر ف. ميرتشيف
أوبي ل. مور
• جورج ي. موس
جورجيت موسباتشر
توماس ر. نايدس
فرانكو ناشيز
جوزيف س. ناي
شون أوكيف
هيلدا اوكو-برليمبورج
أحمد أورين
• آنا بالاتشيوي
كارلوس باسكوال
توماس ر. بيكرينج
دانيل م. برايس
• أندرو بروزييس
أرنولد ل. بوتنارو
• كيرك أ. رادكي
تيريزا م. ريسيل
تشارلز و. روسوتي
ستانلي ر. روث
روبرت رولاند
هاري ساكينيس
وليم و. شميدر
جون ب. شميتز
برنت سكوكروفت
آلان ج. سبنس
جيمس ستافريديس
ريتشارد ج. أ. ستيل
• بولا ستيرن
روبرت ج. ستيفنز

جون س. تانر

بيتر ج. طنوس
• ايلين و. تاوشر
كارين ترامونتانو
كلويد س. تاجل
بول توومي
ميلاني فيرفير
إنزو فيسكوزي
تشارلز ف. والد
جاي واكر
مايكل ف. والش
مارك ر. وارنر
ديفيد أ. ويلسون
ماسييج ويتوكي
ماري س. بيتس
دوف س. زخم

المديرون الفخريون

ديفيد س. آكيسون
مادلين ك. أولبرايت
جيمس أ. بيكر الثالث
هارولد براون
فرانك س. كارلوتشي، الثالث
روبيرت م. جيتس
مايكل ج. مولن
ليون إ. بانيتا
وليم ج. بيرلي
كولين ل. باول
كوندوليزا رايس
إدوارد ل. راوئي
جورج ب. شولتز
جون و. وارنر
وليم ه. ويبستر

المجلس الاستشاري لمركز الحري

* بهاء الحريري
حنان عشراوي
* شوكت عزيز
فريدريك كيمب
* أليكاندر كواسنيفسكي
خافيير سولانا
جيمس د. ولفنسون

* أعضاء اللجنة التنفيذية

* أعضاء المجلس الاستشاري الدولي

القائمة اعتباراً من ٢٨ فبراير ٢٠١٥

المجلس الأطلسي هو منظمة غير حزبية تعمل لتعزيز القيادة الأمريكية والمشاركة البناءة في الشؤون الدولية بالاعتماد على الدور المحوري للمجتمع الأطلسي في مواجهة التحديات العالمية الحالية.

© ٢٠١٥ المجلس الأطلسي في الولايات المتحدة. حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل أو وسيلة دون تصريح كتابي من المجلس الأطلسي. فيما عدا حالات الاقتباسات الموجزة في المقالات الإخبارية، أو المقالات النقدية، أو العروض. يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Atlantic Council

1030 15th Street, NW, 12th Floor; Washington, DC 20005

(202) 4637226-, www.AtlanticCouncil.org